الحدود الفلسطينية في مشاريع التسوية السياسية

أوسلو وصفقة القرن 1993-2020

The Palestinian borders in political settlement projects: Oslo and the "Deal of the Century" 1993-2020.

د. محمد عبد الجواد البطة

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

cherifryma03@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 19/07/2023

تاريخ تحكيم البحث: 01/11/2024

الملخص

هدفت الدراسة إلى البحث في الموقف الإسرائيلي والموقف الفلسطيني من الحدود في مشاريع التّسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، وجاءت في محورين: المحور الأول، هو وضع الحدود في اتفاقيات التسوية السياسية ١٩٩٣–2000. وتناول المحور الثاني، وضع الحدود في صفقة القرن2020. وبينت الدراسة أنه بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على عملية التسوية السياسية، التي انطلقت بين الطرفين لتحقق، في سقفها الأعلى، سلامًا عادلًا في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، إلا أنه بسبب سياسة المماطلة الإسرائيلية، واستخدامها شعار "لا يوجد مواعيد مقدسة" من قبل رابين، لا يوجد حتى اليوم حدود سيادية واضحة للسلطة الفلسطينية. وكان من المفترض، حسب اتفاق أوسلو، أن تنتهي قضية الحدود وباقي قضايا الحل النهائي في أيار/مايو 1999، وتعلن قيام الدولة الفلسطينية، وتصبح حدود حزيران/يونيو حدودها؛ ولكن المماطلة الإسرائيلية جعلت كل مدينة وقرية في الضفة لها حدود خاصة مع سلطات الاحتلال، تخضع لإجراءات أمنيةٍ وعسكريةٍ معقدة ومذلة أيضًا.

كلمات مفتاحية: الحدود الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، اتفاق أوسلو، صفقة القرن مشاريع التسوية، سلطات الاحتلال، الانتداب البريطاني، قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، القدس الشرقية، المستوطنات الإسرائيلية، الجدار العازل.

Abstract:

The study aimed to investigate the Israeli and Palestinian positions on borders in the context of Palestinian-Israeli settlement projects . The study is structured around two main themes : the first theme, deals with establishing borders within the framework of the Oslo Accords from 1993 to 2000 , while the second themes, addresses border issues in the "Deal of the Century " plan of the 2020 .

The study demonstrated that , despite more than a quarter – century having passed since the initiation of the peace process , which aimed to achieve the highest levels of security in the shortest possible time , peace has not been realised due to the intransigence of the Israeli side and its practices . Moreover, clear and defined borders for the Palestinian Authority have not been established , and the there are not fixed timelines for this , according to Rabin's stipulations .

The final settlement on the status of borders was supposed to be resolved by the end of may 1999, as per the Oslo Accords . however , the establishment of a Palestinian state and the demarcation of its borders remain unresolved issues , leaving every city and village in Area C under administrative , military , and security restrictions by Israel .

Keywords : Palestinian borders, Palestinian National Authority, Oslo Agreement,

Deal of the Century, settlement projects, Israeli authorities, British Mandate,

Gaza Strip, West Bank, East Jerusalem, Israeli settlements, separation barrier.

المقدمة

لا شك أن قضية فلسطين وحدودها قضية قديمة، ولها جذور تاريخية، ومرت عبر تاريخها بمراحل متعددة في الصراع العربي الإسرائيلي. وتعتبر قضية حدود السلطة الوطنية الفلسطينية إحدى مراحل هذا الصراع، كونها تمثل حدود مؤقتة لاتفاق تسوية سياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وتبدأ قضية حدود السلطة الوطنية الفلسطينية منذ 13سبمتبر 1993، حين تم توقيع "اتفاق مبادئ أوسلو" لعملية التسوية السياسية، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وعرف باتفاق "غزّة أريحا أولًا"؛ وتبعته عدّة اتفاقات ضمن "اتفاقية أوسلو". ولهذا؛ تسلّمت السلطة الفلسطينية بعض المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربيّة، وتمّ تأجيل الحديث عن الحدود إلى قضايا الحلّ النهائي (تشمل: القدس، والمستوطنات واللاجئين، والمياه، والحدود)، التي كان من المفترض أن تناقش في وقت لا يتجاوز يوم 4مايو/أيار 1996، وأن تنتهي المرحلة الانتقالية بتاريخ 4 مايو/أيار 1999، ومنذ ذلك الوقت لم تحرز المفاوضات أي تقدم؛ بسبب مراوغات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومناوراتها المتواصلة لتعطيل تنفيذ اتفاق أوسلو. كما أن سلطات الاحتلال قامت خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 وحتى 2020، بسلسلة إجراءات عسكرية واستيطانية داخل حدود السلطة الوطنية الفلسطينية، لفرض أمر واقع، ضمن خطة إسرائيلية محكمة لقضم الأراضي الفلسطينية.

إشكالية الدراسة

تعد الحدود في عقيدة السّلطة الفلسطينيّة أحد الثوابت الوطنيّة المهمّة التي لا يمكن التنازل عنها، حيث تطرح السّلطة الفلسطينيّة مبدأ حلّ الدولتين، وهي في هذا الخصوص تطالب أن تكون الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، لكنّ هذا الطّرح والرؤية الفلسطينية للحدود تتعارض مع الأهداف الصهيونية في الأراضي الفلسطينية. وتقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ إبرام الاتفاق بقضم الحدود الفلسطينية طمعًا منها في الاستحواذ على أرض أكثر وعرب أقل. كما أنها تنظر لمسألة الحدود ببعد أمني؛ وهذا يجعلها دائمة التفكير في عمق استراتيجي يساعدها في الدفاع عن نفسها في حال تعرّضت لهجوم عربي.

أهداف الدراسة: تهدف الدارسة إلى ما يلي:

– البحث في الموقف الإسرائيلي والفلسطيني من الحدود في مشاريع التّسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية.

– التوثيق لمرحلة مهمّة لوضع الحدود الفلسطينية في مشاريع التّسوية السياسيّة.

أهمية الدراسة: تكمن أهميّة الدراسة في كونها تناقش قضيّة الحدود الفلسطينية في مشاريع التسوية السياسية والوقوف على أهمّ هذه المشاريع، اتفاق أوسلو وصفقة القرن.

حدود الدّراسة: هنالك حدَّان مهمَّان هما:

– الحدّ المكاني وهو أرض فلسطين.

– والحدّ الزماني وهي تلك الفترة الممتدة بين عامي 1993–2020.

منهج الدراسة: إن المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي بشقّيه الوصفي والتحليلي.

خطّة الدراسة: تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسيين، هما:

- وضع الحدود في اتفاقيات التسوية السياسية 1993–2000.
- وضع الحدود في مشاريع التسوية السياسية 2020.

أولًا: حدود السلطة الوطنية الفلسطينية في اتفاقيات التسوية1993-2000

يناقش هذا المحور عودة جزء من الأراضي الفلسطينية إلى أول سلطة وطنية فلسطينية، بعد احتلال دام أكثر من عشرين عامًا للأراضي التي تمثل حدود الهدنة "الخط الأخضر" والتي نسبته 22.6% من مساحة فلسطين الانتدابية. جاءت هذه العودة من خلال اتفاقات تسوية، كانت بدايتها اتفاق المبادئ أوسلو ١٩٩٣، والتي تبعتها حتى عام 2000 ستة اتفاقات؛ نتج عنها تسلم عدة قرى ومدن فلسطينية في الضفة والقطاع، وهي كالآتي:

الحدود في اتفاق أوسلو سبتمبر1993: تضمن الاتفاق سبع عشرة مادة، وأربع ملاحق، ومحضر اجتماع. نصت المادة الرابعة من الاتفاق على أن تغطي ولاية المجلس الفلسطيني منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وتفصل المادة الخامسة في البند الثالث منها هذه القضايا التي تشمل القدس، واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك[1].

هذا يعني أن الحدود لم تحتل مكانة مناسبة في هذه الاتفاقية، وتم تأجيلها إلى مفاوضات الحل الدائم، بالرغم من حرص الجانب الفلسطيني في اتفاقاته مع إسرائيل على تحديد موعد بدء مفاوضات الوضع الدائم، وانتهاء المرحلة الانتقالية، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية، حيث نصت الاتفاقية الانتقالية على أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم، وعلى ألا تتجاوز يوم 4مايو 1996، وأن تنتهي المرحلة الانتقالية بتاريخ 4مايو1999[2].

ولكن جاءت الخروقات الإسرائيلية مبكرًا وقبل تنفيذ الاتفاق، حيث خالفت البند الثاني من الملحق، الذي يشترط على إسرائيل أن تنسحب من قطاع غزة ومنطقة أريحا بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ولكنها لم تنسحب في الموعد المحدد من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وأجلت الانسحاب أربعة أشهر؛ محققة بذلك أول خروقاتها للاتفاق[3]. وللخروج من هذا الأمر، سعت الأطراف الدولية الراعية للسلام، إلى عقد اتفاق جديد لحل الإشكال.

---

[1]- أبو مصطفى، محمد: القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000، شهادة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015، ص 134.

[2]- الشاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999ص 74.

[3]- دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، ملخص الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ومدى التزامها بها، الاتفاقيات، 15/نوفمبر/ تشرين ثانٍ 2015 %/https://www.nad.ps/ar/publication-resources/agreements

الحدود في اتفاق القاهرة أيار/مايو1994: وجاء اتفاق القاهرة في الرابع من أيار/ مايو1994، والذي يعد هو والاتفاقيات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها، فقد فشل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى "غزة – أريحا"، وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب؛ وبعد مزيد من العنت الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني، توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة، في 4أيار/مايو1994، والذي فصّل المرحلة الأولى من الاتفاق والحدود الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك، وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 18أيار/ مايو 1994، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستوري أمام الرئيس ياسر عرفات في 5 تموز/ يوليو 1994[4].

أ. المحاور الرئيسة التي جاءت تخص موضوع الحدود في هذه الاتفاقية هي:

- تقضي أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- حدد الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية (تشمل الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية) داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا، باستثناء المستوطنين الذين يعيشون في هذه المناطق.
- تقضي بأنّ على إسرائيل تقديم ممر آمن للفلسطينيين للسفر بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- تقضي بأن على إسرائيل نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية.
- تشترط أن يكون للفلسطينيين الحق في صيد السمك ضمن مسافة 20 ميل بحري من ساحل غزة[5].

يمكن القول أن هذا الاتفاق أسس لبداية حدود السلطة الفلسطينية، التي كانت تهدف من ولوجها في عملية التسوية الحصول على كامل أراضيها على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، على مبدأ الأرض مقابل السلام؛ حيث حصلت السلطة الفلسطينية على منطقتين جغرافيتين منفصلتين، الأولى مساحة كبيرة من أراضي قطاع غزة باستثناء المناطق التي تتواجد فيها المستوطنات في شمال القطاع وسطه وجنوبه، فضلًا عن السيطرة الإسرائيلية الأمنية على المعابر الحدودية؛ والمنطقة الثانية هي مدينة أريحا في الضفة الغربية؛ وحاول المفاوض الفلسطيني أن يربط بينهم بممر آمن حتى يتم الاتصال الجغرافي بينهم.

[4]– عبد الغني، مصطفى: معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص501.

[5]– دائرة المفاوضات، مصدر سابق.

ب. خروقات إسرائيلية للاتفاق: ولكن سرعان ما انقلبت إسرائيل على هذه الاتفاقية وقامت بعدة خروقات أهمها:

- عملت على عدم تحقيق الاتصال الجغرافي، من خلال عدم فتحها ممراً آمناً بين قطاع غزة ومنطقة أريحا؛ وقد أعيد التفاوض بشأن هذه القضية في مفاوضات الاتفاقيات الأخرى، ولكن إسرائيل لم تفتح الممر.
- عملت على تقليص منطقة صيد السمك من 20 ميلًا إلى تسعة أميال بحرية؛[6] الأمر الذي يعنى إنكار الحقوق الفلسطينية في حدودهم الإقليمية المائية.

اتفاق طابا أيلول1995-اوسلو2-: جاء هذا الاتفاق كمحاولة جديدة لوضع عملية السلام على السكة الصحيحة، حيث نظمت الدول الراعية لعملية السلام مفاوضات نتج عنها اتفاق طابا. يوم، 28سبتمبر/أيلول1995 كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط وتبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني، لكن المفاوضات حولها امتدت عامًا ونصف العام، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من تحقيق الأمن الإسرائيلي، وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن[7].

أ. **الحدود في اتفاق طابا:** رسم هذا الاتفاق حدود صلاحيات إدارية وأمنية للسلطة الفلسطينية، حيث تضمن توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، وأن تنسحب إسرائيل أولاً من معظم المراكز المأهولة (رام الله، نابلس، قلقيلية، طولكرم، ...الخ) البند"1" ؛ وأن تحتفظ السلطة الفلسطينية بسيطرتها على هذه المناطق، وتقسم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق رئيسية: ألف، باء، جيم. (a.b.c)، وهي كالاتي:

- منطقة ("أ" -a-) : هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة، حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينيًا. وتتكون من نحو 17,2% من الضفة الغربية المحتلة، وتنقسم إلى 13 منطقة منفصلة غير متواصلة، وتشكل المنطقة "أ" الأماكن التي يعيش فيها الغالبية

[6]- دائرة المفاوضات: مصدر سابق.

[7]- عبد الغني: مصدر سابق، ص 501.

الكبرى من الشعب الفلسطيني، وتمتلك السلطة الفلسطينية المسؤولية عن الأمن الداخلي وتتمتع بصلاحيات مدنية واسعة. وستحاط هذه المناطق بنقاط تفتيش إسرائيلية.

- منطقة ("ب"–b–): وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني، وغالبية ما تبقى من الشعب الفلسطيني يعيش في المنطقة "ب "التي تشكل 23,8% من الضفة الغربية، وتتمتع السلطة الفلسطينية بسلطات مدنية على هذه المنطقة، ولكن السيطرة الأمنية الشاملة تبقى في يد الإسرائيليين، وتحيط نقاط تفتيش إسرائيلية بهذه المناطق.
- المنطقة ("ج" –c–) تمكنت إسرائيل من إحكام سيطرتها على معظم الأراضي الفلسطينية (وإبعاد السكان الفلسطينيين)؛ عن طريق خلق ("المنطقة ج". –c–) التي تشكل 59% من الضفة الغربية المحتلة. وتملك إسرائيل المسؤولية الأمنية والمدنية الشاملة على هذه المناطق، وهي المنطقة الوحيدة المتواصلة في الضفة الغربية وتحيط بالمنطقتين ("أ"، "ب "– "a"، "b") وتقسمهما.

وتقضي اتفاقية طابا بأن على إسرائيل الانسحاب من المراكز الفلسطينية المأهولة الأخرى على ثلاث مراحل، تمتد كل منها مدة ستة أشهر؛ على أن تتم المرحلة الأولى في غضون سته أشهر بعد تدشين المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن ينتهي الانسحاب الأخير بعد 18 شهراً من تاريخ التدشين للمجلس. (الملحق، البند "٩").

كما يُشترط أن لا تتخذ إسرائيل أي إجراء يغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة[8].

كما حفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية؛ وما أن بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجُزر المحاصرة في بحر أمني إسرائيلي، كما تولى الاحتلال التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه[9].

ومما لا شك فيه؛ أن إسرائيل استفادت من هذا التقسيم الذي جاء يرعى مصالحها الاستراتيجية من الناحية الأمنية والعقائدية في الضفة، لهذا؛ سعت جاهدة أن تُبقي هذا الوضع دون التقدم للأمام خطوة واحدة على طريق خط حدود الدولة الفلسطينية وإحلال السلام.

[8]– دائرة المفاوضات: مصدر سابق.

[9]– عبد الغني: مصدر سابق، ص 501

ب. مماطلة إسرائيلية في تنفيذ اتفاق طابا: لقد لجأ اسحاق رابين إلى تأخير تنفيذ الاتفاقات الموقعة وتسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها خلال الفترة الانتقالية، من خلال اتباع سياسة المماطلة؛ حيث ابتدع شعار **(عدم وجود مواعيد مقدسة)**، وبعد اغتياله بستة أشهر على يد متطرف إسرائيلي، سقطت الحكومة العمالية دون أن توفي بالتزاماتها بشأن عدد من الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ومن أهمها: الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة، وإقامة ميناء غزة ومطارها، والمنطقة الصناعية في غزة، ومشروعات التنمية الاقتصادية، كلها منصوص عليها في إعلان المبادئ؛ وترتب على ذلك أن بقيت تلك المسائل المعلقة دون تنفيذ، وقد حل يوم 4 مايو 1996 ، وهو موعد بدء مفاوضات الوضع الدائم، مع اقتراب إجراء الانتخابات الإسرائيلية، لذا عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في أواخر حكومة شيمون بيرز الذي خلف رابين على أثر اغتياله، جلسة واحدة، اتفقا خلالها على تأجيل بدء مفاوضات الوضع الدائم إلى ما بعد إجراء الانتخابات؛ ومع ذلك لم تبدأ المفاوضات بسبب مراوغات بنيامين نتنياهو، الذي أصبح رئيسًا للحكومة بعد هزيمة حزب العمل، ومناوراته المتصلة لتعطيل تنفيذ اتفاق أوسلو[10].

حيث عاد حزب الليكود في أيار/مايو1996 إلى سدة الحكم بزعامة نتنياهو الذي كان معارضًا لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون، وتعامل نتنياهو مع السلطة الفلسطينية بكثير من اللامبالاة والازدراء والتعالي، ونشط أكثر في مجال توسيع المستوطنات، والاستيلاء على الأراضي، وتهويد القدس، ورفض تطبيق الاتفاقات، أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية.

اتفاق الخليل يناير/كانون ثانٍ 1997: على إثر التعنت الإسرائيلي، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل، خلال عقد اتفاق الخليل في 15 يناير/ كانون الثاني1997.

هذا الاتفاق قسم المدينة إلى قسمين:

- قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي.
- وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة.

[10]– الشاش: مصدر سابق، ص 74.

وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن ال 400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيمًا لا يطاق. كما تضمن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاثة انسحابات "إعادة انتشار[11]" من أجزاء غير محددة من الضفة، تبدأ في أذار/مارس1997، وتنتهي في حزيران/يونيو1998، بدلًا مما كان مقررًا في أيلول/سبتمبر 1997[12].

أثر تصور نتنياهو للدولة الفلسطينية على الحدود الفلسطينية: لا يقبل نتنياهو الدولة الفلسطينية، إلا إذا تحققت عدة شروط، منها: ألا تكون مسلحة، أو تكون لها السيطرة على المجال الجوي، أو يكون في استطاعتها إقامة أحلاف عسكرية. ويرى أن تكون لإسرائيل السيطرة على أراضي الضفة من جهة الشرق وإلى حدود السلاسل الجبلية، وأن يبقى غور الأردن ومرتفعاته في يدها حتى عمق 15 كم من نهر الأردن وشاطئ البحر الميت إلى داخل صحراء يهودا، ويرى أن تكون لإسرائيل السيادة على كافة مصادر المياه في الضفة الغربية.

كما أنه يرى إقامة القدس الكبرى في اتجاه معاليه أدوميم وكفار أدوميم من ناحية الشرق، وغوش عتسيون في الجنوب وبيت إيل شمالًا، وتوسيع الممر الموصل من السهل في القدس من الجانبين من غوش عتسيون جنوبًا إلى منطقة بيت حوروف شمالًا. أما الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، فيرى أن يكون لها حل عملي. ويجب، في رأيه، بقاء المستوطنات القريبة من نابلس وجنين، ويمكن أن تكون تحت الإدارة الفلسطينية، ويوافق على أن يكون للفلسطينيين ممر من الضفة الغربية إلى القطاع، وممرات من أراضي الضفة إلى طولكرم وقلقيلية وأريحا، وذلك مع إقامة طرق انتقالية آمنة للإسرائيليين تعبر الضفة من غربها إلى شرقها حتى غور الأردن[13]. ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية لا تؤدي إلى السلام العادل على حدود حزيران1967، على النحو الذي يسعى إليه الفلسطينيون.

الحدود في اتفاقية واي ريفر بلانتيشن تشرين أول/ أكتوبر 1998: تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعنت الإسرائيلي، واضطر الرئيس عرفات في 5 أيار 1998، أن يقبل أخيرًا عرضًا أمريكيًا كان قد رفضه مرارًا، بانسحاب إسرائيلي من 13 % من الضفة الغربية؛ غير أن نتنياهو لم يوافق على العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3% من هذه 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 1998/10/23، وقع الطرفان اتفاقية "واي ريفر بلانتيشن"، التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13 % ، والسماح بتشغيل مطار غزة، والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة

---

[11] – إعادة الانتشار: يعني الانسحاب التدريجي الإسرائيلي من بعض أجزاء الضفة الغربية.

[12]– عبد الغني: مصدر سابق، ص 501

[13]– الشاش: مصدر سابق، ص 52.

الإدارية والأمنية للسلطة الفلسطينية لتغطي 18 % من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22 % (مناطق ب)، ويكون من ضمنها المحمية الطبيعية (3 %)[14].

تملص نتنياهو من تنفيذ الاتفاق: في 1998/11/16 طمأن نتنياهو وزراءه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر، فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع. وفي 1998/11/20، انسحب الجيش الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة، ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في 1998/12/20، ورجع الإسرائيليون إلى عادتهم في فتح وإغلاق صنبور تنفيذ الاتفاقيات كما يشاءون، سعيًا لتنازلات جديدة[15].

وهكذا لم يلتزم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو باتفاقاته، ليخسر الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار 1999؛ ويتسلم الحكم حزب العمل بزعامة إيهود باراك ليتم استئناف عملية السلام عبر مفاوضات شرم الشيخ، التي انطلقت يوم 4 سبتمبر/ أيلول وسمي الاتفاق الذي نتج عن هذه المفاوضات باسم "واي ريفر 2".[16]

ومن الجدير بالذكر، أنه نتج عن سياسة التملص والمماطلة في تنفيذ الاتفاقات، التي اتبعتها حكومة نتنياهو وجميع الحكومات التي أعقبتها، ثم عودة نتنياهو للحكم مرة أخرى 2010–2020على الأمد الطويل، معاناة كبيرة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية على وجهة الخصوص؛ ففي ظاهر الأمر، تسيطر إسرائيل بشكل تامّ على منطقة("ج"–c–) فقط؛ ولكنّ السياسة الإسرائيلية في منطقة (تمسّ مجمل السكان الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية، مسًا كبيرا. ففي منطقة ("ج" –c–) الواسعة، ثمة 165 "جزيرة" من مناطق ("أ" و"ب"/ b, a) تحوي التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة. كما أنّ احتياطي الأراضي الذي يحيط بالمناطق المبنية في بلدات الضفة وقراها أُعلِنت في حالات كثيرة كمنطقة ("ج" –c–)، وإسرائيل تمنع البناء والتطوير فيها. وهكذا تخنق الحكومة الإسرائيلية بلدات كثيرة في مناطق("أ" و"ب"/ b, a) ولا تسمح بتطويرها. هذا عامل من العوامل التي تسهم في صعوبة العثور على أراضٍ مُخصّصة للبناء، وارتفاع أسعار الأراضي القليلة الشاغرة، وقلة المناطق المفتوحة، وغياب أماكن ملائمة لمنشآت بنى تحتية ومناطق صناعية. وعندما

[14]– عبد الغني: مصدر سابق، ص 502.

[15]– عبد الغني: مصدر سابق، ص 502

[16]– العربي الجديد، اتفاق واي ريفر(1) /1998، الجمعة 2015/10/09 م (آخر تحديث) الساعة 13:49 بتوقيت القدس 10:49 (غرينتش %/https://www.alaraby.co.uk/encyclopedia/2015/10/9

يقوم سكان هذه المناطق –مُضطرين– ببناء بيوتهم بلا ترخيص على أراضيهم المجاورة التي عُرّفت كمنطقة("ج" –c–)، فإنهم يعيشون في ظلّ تهديد متواصل بهدم هذه البيوت[17].

الحدود في اتفاق شرم الشيخ 4سبتمبر/أيلول1999، (واي ريفر2): مع قدوم حزب العمل، بقيادة يهود باراك، إلى السلطة من جديد في تموز 1999، تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي، إلا أنه قدم "لاءاته الخمس" التي استند على أساسها برنامجه "السلمي"؛ **وهي: لا** لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي؛ و لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967؛ ولا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية، (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفًا غير مكتمل السيادة)؛ ولا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع؛ ولا لعودة اللاجئين الفلسطينيين[18]. **ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه اللاءات تعد ثوابت فلسطينية لا يمكن التنازل عنها.** وفي ظل وجود هذه اللاءات الخمس جاء اتفاق شرم الشيخ في 1999/9/4، حيث وقّع الرئيسان ايهود باراك وياسر عرفات النسخة المعدلة من اتفاقية واي ريفر، بحضور الرئيس المصري وملك الأردن؛ وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقًا. وكان الاتفاق الجديد بمثابة توضيح لبعض النقاط في الاتفاق الذي سبقه، وتنفيذًا لهذه النقاط، خاصة فيما يتعلق بعملية إعادة الانتشار، وافتتاح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء ميناء بحري للقطاع، إضافة للترتيبات الأمنية. وعقب اتفاق "واي ريفر 2"، تعددت التفاهمات وتوجت بمحاولة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في مفاوضات "كامب ديفد" 11 يوليو/تموز 2000، ولكن هذه المفاوضات فشلت للاختلافات العميقة بين الطرفين، خاصة حول مدينة القدس ومقدساتها، وعودة اللاجئين، وسواها من المسائل العالقة [19]. وعلى أيٍّ؛ فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، وماطلت إسرائيل في تنفيذه؛ كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول 2000 مع أنه ينتهي حسب "أوسلو" في أيار 1999[20].

الحدود في مقترحات مؤتمر كامب ديفيد يوليو/ تموز2000: كان يفترض أن يؤدي هذا المؤتمر إلى نهاية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان الحديث عن محادثات على اتفاق دائم. كانت هذه في الواقع هي المرة الأولى بعد سبع سنوات منذ توقيع اتفاقية أوسلو، التي التقى فيها الإسرائيليون والفلسطينيون للحديث عن موضوعات كبيرة: الحدود، والأراضي، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والأهم من كل شيء هو مستقبل القدس. فالاتفاقات التي عقدت مع حكومة بنيامين نتنياهو الليكودية بين عامي 1996–1999 دارت

17– الموقع الرسمي لمنظمة بتسيليم، جدار الفصل 11 تشرين الثاني 2017 https://www.btselem.org/arabic/separation_barrier

18– عبد الغني: مصدر سابق، ص 503.

19– العربي الجديد: مصدر سابق.

20– عبد الغني: مصدر سابق، ص 503

حول تنفيذ اتفاقات أوسلو (المرحلة الانتقالية) ولم تتطرق إلى قضايا الحل الدائم، دارت المفاوضات لمدة أسبوعين ،من 11إلى25يوليو/ تموز2000[21]، وتوهم باراك أن بإمكانه الانضمام إلى قائمة عظماء إسرائيل من بوابة كامب ديفيد، والتوصل إلى اتفاق شامل يرسّم إنهاء النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، مقابل فقط، اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية بدون حدود، ولا تكون القدس عاصمتها، وتقوم على قرابة 90% من أراضي الضفة والقطاع[22]. **وجرت الأحداث في هذا المؤتمر بوتيرة لم تتوافق مع الثوابت الفلسطينية ولا تلبي حتى الحد الأدنى للرؤية الفلسطينية في عملية السلام العادل الذي تنشده. وفشل هذا المؤتمر لعدة اعتبارات؛ ولفهم هذه الاعتبارات، لابد من مراجعة مجريات المؤتمر، وأهم بنود مشروع كلينتون اللحظات الأخيرة:**

أ. **أهم مجريات المؤتمر:** في هذا المؤتمر، طالبت إسرائيل بالحيين اليهودي والأرمني في القدس الشرقية، وبالحوض المقدس خارج السور. وطالبت كذلك بسيادةٍ ما على الحرم الشريف، وبتوصيل القدس الكبرى مع مستوطنتي معاليه أدوميم وجبل أبو غنيم، الأمر الذي يؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها؛ لأن هذه الكتل الاستيطانية الضخمة تقسّم الضفة الغربية إلى قسمين[23].

حاول باراك وكلينتون فرض الطرح الإسرائيلي على الوفد الفلسطيني بقيادة الرئيس ياسر عرفات، الذي أصر على موقفه الرافض لهذه الاقتراحات بإسناد مصري سعودي قوى، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت، وأنه لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس". شعر باراك بنذير فشل وانهيار المفاوضات، بسبب إصرار الوفد الفلسطيني على أن تكون القدس تحت السيادة الفلسطينية الكاملة وغير المنقوصة، واعتُبرت القدس العقبة الكبرى التي واجهت المؤتمر؛ فأخذ يتحدث بلغة التهديد، فقد حذر باراك الفلسطينيين من مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل، وقال: إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي، فسأكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل إلى اتفاق معه. كما بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حال فشل القمة[24].

---

[21]– دكة، عامر: بعد 15 عاما: فشل كامب ديفيد ينكشف، المصدر، موقع إخباري إسرائيلي باللغة العربية ، تاريخ النشر 2015/11/4، %/http://www.al-masdar.net

[22]– نوفل، ممدوح: عملية السلام قبل وبعد قمة كامب ديفيد الفلسطينية / مجلة دراسات ، 2000/08/05 http://www.mnofal.ps/ar/2000/08/%D8%B9%D9

[23]– أبو نحل، أ.د أسامة محمد د. مخيمر أبو سعدة: الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد، بحث مقدّم لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات، تاريخ وذاكرة، 15 – 17 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2011، جامعة الأزهر غزة، 2011، ص 21.

[24]– عبد الغني: مصدر سابق، ص 506

ومهما يكن من أمر؛ فإن المعارضين والمنتقدين لعملية السلام منذ بداياتها، لم يكن بمقدورهم نكران وتجاهل المعركة القاسية والشرسة التي خاضها الوفد الفلسطيني في قمة كامب ديفيد، ولا يمكنهم إنكار إصرار الرئيس عرفات في الصمود أمام موجة الضغوطات الأمريكية الشديدة التي تعرّض لها، وبالتالي؛ قدرته على التصدي بنجاح لجملة الابتزاز السياسي الإسرائيلي، وتمكنه من تكريس حالة من الندّية أمام الوفدين الإسرائيلي والأمريكي اللذيْن فاوضاه وساوماه. وكان الاقتراح الإسرائيلي بشأن القدس، (سيادة إسرائيلية على المدينة والمسجد الأقصى)، مفاجئاً تماماً للوفد الفلسطيني، ولم يسبق له أن عُرض في أي مفاوضات سابقة، وكشف للمفاوض الفلسطيني أن إسرائيل لا تريد تسوية سياسية مقبولة، بل تريد فرض حل إذعان لا يمكن القبول به فلسطينياً[25].

وبالرغم من أن كلينتون قام باتباع سياسة التعنيف ضد الرئيس عرفات، ووصل الأمر به لتوجيه تحذير شديد اللهجة له، بأن واشنطن سوف تعيد النظر في العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، إذا ما أعلن الفلسطينيون دولتهم من جانب واحد، معتبراً أن ذلك سيكون خطأً فادحاً، سيترتّب عليه عواقب وخيمة ليس في المنطقة فحسب وإنما في العالم بأسره؛ إلا أن الرئيس كلينتون عاد وقدم في 23 كانون أول ديسمبر 2000، مشروعًا للسلام **(مشروع اللحظات الأخيرة)**، في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته حتى 20 كانون ثانٍ/يناير 2001، وسعى إلى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات، على أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد، كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة؛ فقد كان هناك حالة إحباط فلسطيني واسعة تجاه عملية التسوية، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية عن موعدها المقرر في 13سبتمبر/أيلول2000 إلى إشعار آخر[26].

ب. تضمن مشروع كلينتون (اللحظات الأخيرة) عدة نقاط عن: الأراضي، والأمن، والقدس؛ وهي كالتالي:

- الأرض: 1- دولة فلسطينية على 94-96% من الضفة و100% من قطاع غزة.

2- في مقابل الجزء الذي تضمه إسرائيل، عليها أن تعطى 1-3% من الأراضي التي احتلتها عام 1948 إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلي معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

3- خريطة الدولة يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

أ-80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي.

[25]- أبو نحل، وأبو سعدة: مصدر سابق، ص24.

[26]- عبد الغني: مصدر سابق، ص 507.

ج- تخفيض عدد المناطق التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.
د- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

- الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوات دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل، لمدة 36 شهرًا.
- القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق يهودية.

رفض الطرفان المشروع بعد أن مر بخطوات الموافقة المبدئية، ثم التحفظات، ثم تم رفضه من كلا الطرفين؛ وفشلت محادثات واشنطن. وكانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرارات جريئة أو مصيرية، هذا إذا كانت هي أصلًا مخلصة في الوصول إلى تسوية ترضى السلطة الفلسطينية؛ وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف الإسرائيلي، خصوصًا فيما يتعلق بالقدس واللاجئين، وبدا للطرفين أنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود؛ ووفق الحسابات السياسية فإن تنازل أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطه شعبيًا، وبالتالي سقوط التسوية نفسها[27].

[27]- عبد الغني: مصدر سابق، ص 507.

ثانيا: الحدود في صفقة القرن كانون ثاني يناير 2020: وأما عن خطة السلام الأمريكية، والمعروفة بصفقة القرن، دار حولها جدل كبير؛ فمنذ عام 2017 وحتى يناير 2020، لم يعرف محتواها، وأُعلن أكثر من مرة عن موعد إطلاقها، ولم يحصل. وكان هناك توقعات عن محتوياتها، ولكن القيادة الفلسطينية الرسمية ممثلةً بالرئيس محمود عباس رفضتها؛ لأنها أكثر الأطراف قناعة بأن هذه الخطة لا تنذر بغير السوء لحقوقهم التاريخية والقانونية ولمصيرهم، وبأنها تنطوي على مساوئ وعيوب جوهرية[28].

وفي الثامن والعشرين من كانون ثانٍ/ يناير 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطته التي طال انتظارها للسلام في الشرق الأوسط، متعهدا بأن تظل القدس عاصمة "غير مقسمة" لإسرائيل؛ وهكذا تُبدد هذه الصفقة حلم إقامة الدولة الفلسطينية وفق الأعراف الشرعية القائمة على مبدأ "حل الدولتين"؛ الأمر الذي تتمسك به القيادة الفلسطينية.

وتقترح "صفقة القرن"، وفق ما جاء بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إقامة دولة فلسطينية بلا جيش أو سيادة، على مساحة 70% من الضفة الغربية، يمكن أن تكون عاصمتها بلدة "شعفاط" شمال شرقي القدس، على أن يربطها بقطاع غزة "نفق" يكون بمثابة "الممر الآمن."

كما تسمح هذه الصفقة لإسرائيل بضم ما بين 30 – 40 % من أراضي المنطقة ("ج" /c)، والتي تشكّل 59% من مساحة الضفة، وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية؛ ما يستلزم موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها.

وتتكون الصفقة من 181 صفحة، وتتضمن جزئين: الجزء الأول بعنوان "إطار العمل السياسي"، والجزء الثاني بعنوان "إطار العمل الاقتصادي".

يتكون الجزء الأول من (22) قسما و (4) ملاحق، إحداها خارطة مفاهيمية، وثلاثة ملاحق عن الأمن والترتيبات الأمنية، وقد بلغ حجمه مع الملاحق 46 صفحة. ويتكون الجزء الثاني من (3) أقسام وملحق اقتصادي، وبما مجموعه (127) صفحة.

[28]– الأزعر، محمد خالد: الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان المعنى والتداعيات والنتائج، شؤون عربية، عدد 178– تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2019، ص 82.

من الواضح من خلال التقسيم والأحجام، أن الجانب الاقتصادي يستحوذ على الاهتمام الأكبر، بينما الجانب السياسي جاء مقتضبا، ويجري التركيز فيه على الأمن والترتيبات الأمنية.

وأما عن التفصيل، جاء القسم الرابع بعنوان "الحدود".

الحدود في صفقة القرن (الرئيس ترامب):

تحدثت خطة ترامب عن الحدود، وأهم ما جاء فيها خريطة مفاهيم توضح اهداف الخطة التي رسمت بعناية كبيرة، تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية للحدود وفكرة الدولة الفلسطينية، حيث جاء في الخطة:

ديباجة خريطة المفاهيم؛ جاءت لإظهار إعادة رسم الحدود وفقًا لقرار مجلس الأمن 242، وبأسلوب:

1. يلبي المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل.
2. يقدم توسعًا إقليميًا كبيرًا للفلسطينيين.
3. يأخذ في الاعتبار مطالبات دولة إسرائيل القانونية والتاريخية الصحيحة.
4. يتجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود.
5. يعزز التنقل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتهم.
6. يوفر حلول نقل عملية لتلبية احتياجات الجيوب الإسرائيلية والفلسطينية الموضحة أدناه.
7. يعزز الجدوى التجارية والاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطين.
8. يوفر توسعا كبيرا محتملا في غزة لتعزيز تطوره ونجاحه.
9. يسهل دمج دولة فلسطين في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

ومن الواضح أن محتوى الخريطة لا يتطابق مع قرار 242 الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حزيران1967.

كما جاء في الخطة؛ أن الولايات المتحدة صممت الخريطة المفاهيمية لتشمل الميزات التالية:

سيتم دمج حوالي 97٪ من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، وسيتم دمج حوالي 97٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متجاورة.

سوف تزود مقايضات الأراضي دولة فلسطين بأرض قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 1967[29].

والمقصود في البند الأول هو نزع أراضي فلسطينية في الضفة مقام عليها مستوطنات وضمها الى إسرائيل لتأخذ مكانة المدن الإسرائيلية بدلا من أراضي محتلة او أراضي حدود الرابع من حزيران1967.

وأما المقصود في البند الثاني نقل منطقة المثلث من السيطرة الإسرائيلية الى الأراضي الفلسطينية؛ ويحقق هذا البند أمرين: الأول، هو التخلي عن كتلة بشرية من العرب لتحقيق قانون قومية يهودية الدولة. والثاني، أن الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات هي أراضي غنية بالمياه، والتربة الزراعية، وأراضي استراتيجية ومقدسات، منها: القدس ونابلس والخليل والأغوار، فضلا عن أنها تحقق جانب أمني مهم لإسرائيل؛ كونها تتوزع في مناطق متعددة من الضفة، وتتصل مع بعضها البعض بخط مواصلات يقطع أواصر المدن والقرى الفلسطينية في الضفة عن بعضها البضع.

أهم الافكار والتصورات التي جاءت عن حدود الدولة الفلسطينية الواردة في صفقة القرن يناير 2020:

- لا تعتقد دولة إسرائيل، والولايات المتحدة، أن إسرائيل ملزمة قانونًا بمنح الفلسطينيين 100% من أراضي ما قبل عام 1967 (اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242). هذه الرؤية هي حل وسط عادل، وتتأمل في قيام دولة فلسطينية تضم أرضًا قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث حجم أراضي الضفة الغربية وغزة قبل عام 1967.
- ستستفيد دولة إسرائيل من وجود حدود آمنة ومعترف بها؛ لن تضطر إلى اقتلاع أي مستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة. ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءًا من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعال.
- سيكون غور الأردن، وهو أمر حاسم للأمن القومي لإسرائيل، تحت السيادة الإسرائيلية. على الرغم من هذه السيادة، يجب على إسرائيل العمل مع الحكومة الفلسطينية للتفاوض على اتفاق تستمر فيه

[29]– خطة ترامب المعروفة ب "صفقة القرن"A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People،"سلام من أجل الازدهار"، "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"، ترجمة: د. نايف جراد، د.د، .كانون ثاني/يناير 2020

المشاريع الزراعية القائمة التي يسيطر عليها الفلسطينيون، أو يسيطر عليها دون انقطاع أو تمييز، وذلك بموجب التراخيص أو عقود الإيجار المناسبة التي تمنحها دولة إسرائيل.

- ستحتفظ دولة إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية، التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل، والتي توفر الاستقرار في المنطقة.
- تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع، عارة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا، جلجولية. هذه التجمعات، التي تعرف إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين.
- تفكر الرؤية في إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية.
- خارج حدود الدولة الفلسطينية، سيكون لدى دولة فلسطين روابط نقل عالية السرعة (مثل اتصال الضفة الغربية – غزة)، وإلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها، والوصول إلى اثنين من مرافق الميناء المحددة في دولة اسرائيل.
- سيتم بناء طريقين للوصول، لصالح دولة فلسطين التي ستكون خاضعة لمتطلبات الأمن الإسرائيلية. هذه الطرق ستمكن الفلسطينيين من عبور وادي الأردن إلى المعبر الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي تسهيل سفر الفلسطينيين من وإلى المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، وتخضع لقواعد الهجرة في دولة فلسطين، وتسمح للأردنيين وغيرهم من المنطقة بدخول دولة فلسطين.

وأما بخصوص القدس جاء في البند الخامس:

- يوجد حالياً حاجز أمني لا يتبع الحدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط) في القدس عن بقية الأحياء في المدينة. يجب أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه وينبغي أن يكون بمثابة حدود بين عواصم الطرفين.
- ستظل القدس عاصمة دولة إسرائيل، وينبغي أن تظل مدينة غير مقسمة. يجب أن تكون عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة في الجزء من القدس الشرقية الواقعة في جميع المناطق شرق وشمال الجدار الأمني الحالي، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس، ويمكن تسميتها القدس أو غيرها، كما هو محدد من قبل دولة فلسطين.

- وأما بخصوص وضع السكان العرب في القدس، قالت: تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في عاصمة إسرائيل، القدس، ما وراء خطوط الهدنة لعام 1949، ولكن داخل الجدار الأمني القائم، لاختيار واحد من ثلاثة خيارات:
  - أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل.
  - أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين.
  - الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل.
- يجب الاعتراف بالقدس دولياً كعاصمة لدولة إسرائيل. ينبغي الاعتراف بالقدس، (أو أي اسم آخر تختاره دولة فلسطين)، دوليًا كعاصمة لدولة فلسطين.
- ستبقى سفارة الولايات المتحدة لدى دولة إسرائيل في القدس. بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستكون سفارة الولايات المتحدة لدى دولة فلسطين في القدس في مكان ستختاره الولايات المتحدة، بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل ودولة فلسطين في عواصمها وتشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى أورشاليم والقدس، حسب الاقتضاء[30].

[30]– خطة ترامب: مصدر سابق.

رؤية
للسلام
خريطة مفاهيمية
دولة فلسطين
المستقبلية
لبنان
سوريا
حيفا
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
جسر الأمير محمد
(جسر داميا)
جسر الملك حسين
(جسر الدي)
رام الله
القدس
البحر الابيض المتوسط
اشدود
اسرائيل
مدينة غزة
الخليل
البحر الميت
النفق الرابط بين الضفة الغربية و قطاع غزة
جميع المسلمين الذين يأتون بشكل سلمي يرحب بهم لزيارة المسجد الأقصى /الحرم الشريف و الصلاة به
منطقة صناعية وتصنيع باستخدام التكنولوجيا المتطوّرة
سكّني وزراعي
الأردن
مصر
الوصول الى الميناء
جسر/نفق
طريق رئيسي فلسطيني
جيب سكاني إسرائيلي
طريق وصول إسرائيلي
موقع استراتيجي

الخاتمة

في الختام يمكن القول: أن حدود فلسطين منذ عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر، مرت بعدة مراحل، بدءاً من حدود انتدابية إلى حدود التقسيم، ثم حدود الهدنة، والتي عرفت بالخط الاخضر، وفيما بعد بحدود الرابع من حزيران، وهي الحدود التي تطالب بها السلطة الفلسطينية كحدود دائمة وغير مؤقتة للدولة الفلسطينية المنشودة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمثل نسبتها 22.6% من مساحة فلسطين الانتدابية، وهي أقل ب23% من حدود التقسيم لقرار 181/ 1947. إلا أن جميع الحكومات والقوي السياسية في إسرائيل تكاد تتفق على عدة أمور فيما يتعلق بموضوع الحدود، أهمها: لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران1967؛ ويظهر بوضوح من خلال الدراسة أنه لا يوجد حدود واضحة للسلطة الفلسطينية، وكان من المفروض حسب اتفاق أوسلو أن تنتهي قضية الحدود وباقي قضايا الحل النهائي في أيار/مايو 1999، وتعلن قيام الدولة الفلسطينية وتصبح حدود حزيران/يونيو حدودها. ولكن المماطلة الإسرائيلية أدت لجعل كل مدينة في الضفة أو قرية، لها حدود خاصة مع سلطات الاحتلال، تخضع لإجراءات أمنية وعسكرية معقدة ومذلة أيضًا؛ مع اتباع سياسة غير معلنة لمنع التواصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، وبين مدن الضفة نفسها، من خلال إحاطتها بحواجز عسكرية من كل الجهات وجعلها كالجزر في بحر أمني صهيوني، وأيضًا فصل القدس الشرقية عن محيطها العربي وامتدادها الديمغرافي والاجتماعي والتاريخي.

كل هذه الإجراءات تقف عائق حقيقي لقيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وتكون متصلة جغرافيًا ببعضها. لن تتطور قضية وضع حدود السلطة الفلسطينية في ظل المعطيات الحالية نحو الأفضل؛ فإسرائيل تتبع سياسة فصل جميع المدن عن بعضها، لتبدد حلم الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتزج بهم لقبول حكم ذاتي منقوص السيادة تابع اقتصاديًا وأمنيًا لسلطات الاحتلال.

ومع تقدم الوقت أصبح حلم الفلسطينيين في إقامة دولتهم وترسيم حدودهم من خلال عملية السلام العادل أمرا مستحيلا، فالسلام العادل الذي يطالب به الفلسطينيون والمجتمع الدولي، لا ينسجم مع الرؤيا الإسرائيلية المرتكزة على عقائدية دينية، وخططًا أمنيًا واستراتيجية وأطماع جغرافية في فلسطين. وغدا السلام العادل في المنظور الإسرائيلي أهم مانع لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران.

المراجع والمصادر

- الأزعر، محمد خالد: الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان المعنى والتداعيات والنتائج، شؤون عربية، عدد 178- تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2019.
- أبو مصطفى، محمد: القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000، شهادة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015.
- أبو نحل، أ.د أسامة محمد د. مخيمر أبو سعدة: الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد، بحث مقدّم لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات، تاريخ وذاكرة، 15 – 17 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2011، جامعة الأزهر غزة، 2011.
- الشاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.
- خطة ترامب المعروفة ب "صفقة القرن" A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People،"سلام من أجل الازدهار"، "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"، ترجمة: د. نايف جراد، د.د، .كانون ثاني/يناير 2020

– عبد الغني، مصطفى: معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

– دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، ملخص الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ومدى التزامها بها، الاتفاقيات، 15/نوفمبر/ تشرين ثانٍ 2015 %/https://www.nad.ps/ar/publication-resources/agreements

– العربي الجديد، اتفاق واي ريفر (1) /1998، الجمعة 2015/10/09 م (آخر تحديث) الساعة 13:49 بتوقيت القدس 10:49 (غرينتش %/https://www.alaraby.co.uk/encyclopedia/2015/10/9

– الموقع الرسمي لمنظمة بتسيليم، جدار الفصل 11 تشرين الثاني 2017 https://www.btselem.org/arabic/separation_barrier

– دكة، عامر: بعد 15 عاما: فشل كامب ديفيد ينكشف، المصدر، موقع إخباري إسرائيلي باللغة العربية ، تاريخ النشر 2015/11/4، %/http://www.al-masdar.net

– نوفل، ممدوح: عملية السلام قبل وبعد قمة كامب ديفيد الفلسطينية / مجلة دراسات ، 2000/08/05 http://www.mnofal.ps/ar/2000/08/%D8%B9%D9